

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

العدد ١٤٣٦ الموافق ١٦ آب سنة ١٩٥٩ م. ١٢ صفر سنة ١٣٧٩ هـ

الفرس

صفحة

٧١٥

٧٢٤

٧٣٠

٧٣١

نظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩ نظام بلدية المزار

نظام رقم ٣١ لسنة ١٩٥٩ نظام بلدية الطفيلة

قرار رقم ٦ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٧ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا من الأشهر

بجمل

نوع

اد

تح

ملد

نظام بلديات مصر لسنة ١٩٥٩

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٣

تأمر بوضع النظامين الآتيين :

١ - نظام بلدية المزار لسنة ١٩٥٩ .

٢ - نظام بلدية الطفلة لسنة ١٩٥٩ .

١٩٥٩/٧/٢٣

الحسين بن علي

وزير المالية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني وقاضي القضاة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
انسطاس حنايا	وزير التربية والتعليم بالوكالة	خاوصي الخيري
وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتونجي	هانم الجيبر
وزير الاشغال العامة ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	عاكف القايز
يعقوب معمر		

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٩

نظام بلدية المزار

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية المزار لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل الاول

رسوم الذبجينة

المادة ٢ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة وبواسطة الملتزم الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبج في منطقة بلدية المزار .

أ - عن كل رأس من الضأن او الماعز	٨٠ فلساً
ب - عن كل رأس من الحمل او الجدي	٤٠ فلساً
ج - عن كل رأس عجل او قاعد (صغار الابل)	٢٥٠ فلساً
د - عن كل رأس بقرة	٤٥٠ فلساً
هـ - عن كل رأس من جمل او جاموس	٦٠٠ فلساً

الفصل الثاني

رسوم القبان

المادة ٣ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة او بواسطة الملتزم رسم قبان مما يباع في الاسواق العامة بالجملة او بالفرق من المواد التالية خارج نطاق المحازن وضمن حدود منطقة البلدية بالنسب التالية : -

فلس	من كل طن من الحبوب والخضار او الفواكه او البطيخ على اختلاف انواعها
١٥٠	عن كل شوال من الكس او الملح او الحطب
٢٠	عن كل شوال من الفحم
٥٠	عن كل سيارة من الكس او الملح او الحطب او الجفت او النار
٧٥٠	عن كل سيارة من الفحم
١٥٠٠	عن كل ربطية من القصب عددها (مئة)
١٠	عن كل كيس اسمنت
١٠	عن كل جسر من الخشب او الحديد
٢٠	عن كل رطل من الصوف او شعر الماعز

المادة ٤ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة او بواسطة الملتزم الرسوم التالية عن السيارات التي تحمل او تنزل ضمن حدود منطقة البلدية :

فلس	دينار
٥٠٠	١
٧٥٠	
٣٥٠	
٢٠٠	
٤٠٠	
٢٠٠	
٥٠٠	
٥٠٠	

المادة ٥ - تستوفي الرسوم التالية عن الجلود التي تباع داخل منطقة البلدية : -

أ - تعني عبارة الشارع العام أي طريق أو شارع أو جادة نافذة أو غير نافذة للناس حق السير فيها أو اعتادات أن تقوم بتصليحها بلدية المزار وتعتبر جميع الاقنية والجاري والاخايد والمفر والمزقات الكائنة على جانب الشوارع قسماً من ذلك الشارع .

ب - تشمل لفظة (المالك) الشخص الذي يملك أو يتقاضى أو له الحق في أن يتقاضى إيجار أي ملك سواء كان ذلك الشخص مشغلاً لذلك الملك بالفعل أم لم يكن وسواء كان الملك مسجلاً باسمه أم لم يكن .

ج - تشمل لفظة (المالك) الابنية والأراضي على اختلاف أنواعها سواء كانت مسورة أم غير مسورة مشغولة أم غير مشغولة خالية من البناء أو مبنياً عليها عامة أو خاصة .

المادة ١٥ - يعتبر المجلس البلدي مسؤولاً عن فتح الشوارع والطرق وصيانتها ضمن منطقة البلدية .

المادة ١٦ - أ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الطريق لأول مرة مكلفين بدفع نفقات تعبيد وترقيت الطرق المتاخمة لأملاكهم بغض النظر عن عرض الطريق وتقسيم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك . الكائنة على جانب الطريق المراد تعبيدها وترقيتها بنسبة واجهة طول الاملاك العائدة اليها والملائمة لتلك الطريق .

ب - يحق للمجلس البلدي ان يبين نسبة اشتراك اصحاب الاملاك في النفقات الى الحد الذي يراه مناسباً

المادة ١٧ - تدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات التي يقررها مجلس البلدية وتحصل من اصحاب الاملاك بتقضى هذا الفصل من النظام ويحق لمجلس البلدية ان يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك نسبة لا تزيد عن (٢٥٪) من النفقات المقررة وتقسيط الباقي بعد اتمام التعبيد على قسطين أو أكثر شريطة ان يتم دفعها خلال سنة أو سنتين حسب ما يقرره المجلس البلدي .

المادة ١٨ - تحصل نفقات التعبيد والترقيت التي تحقق على المكلفين بها بتقضى هذا الفصل بنفس الطريقة التي تحصل بها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ١٩ - اذا لم يتم المجلس البلدي خلال خمسة اشهر باعمال التعبيد والترقيت للطريق المقرر تعبيدها وترقيتها يترتب عليه إعادة ما قد حصله من هذا القبيل الى اصحاب العلاقة .

المادة ٢٠ - يعتبر الشخص لئنه ارتكب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها فيما اذا كان قد أتى ذلك الفعل بنفسه أو بواسطة خادمه أو وكيله أو أذن لشخص باتيانته سواء كان ذلك الشخص مستخدماً لديه أم لم يكن .

المادة ٢١ - وضع العوائق في الشوارع :

١ - أ - كل شخص بنى أو أنشأ أو أقام حائطاً أو سياجاً أو عوداً أو أي عائق آخر في شارع أو في أي قسم منه ، أو

ب - غطى أو أعاق أي مجرى أو مصرف أو قناة واقعة في شارع عام ، أو

ج - وضع صندوقاً أو طرداً (باله) أو بضائع أو أية مواد أخرى في أي شارع أو تسبب في إضرابها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف أو تعيقهم أو تؤخرهم عن القيام به أو يعرقل أو أعاق حركة السير زيادة عن الوقت اللازم لإحليل ذلك الصندوق أو البضائع أو

المواد أو أزالها . يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب لدى إدانته بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وبغرامة إضافية لا تزيد على دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور أربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطاراً كتابياً بذلك من رئيس البلدية أو من ينوبه بذلك أو بعد الادانة .

٢ - يجوز لرئيس البلدية أو من ينوبه بذلك إصدار أمر الى الشخص الذي أقام أي عائق من هذه العوائق أو لوضعه بإزالة هذا العائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبيل من الشخص المذكور .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع مجلس البلدية ان يسمح كتابة بإقامة انشاءات مؤقتة للمدة التي يعينها في أي شارع ابان أيام الاعياد والاحتفالات .

٢٢٥ - حظر وضع المواد دون الحصول على رخصة :

١ - لا يجوز لأي شخص ان يضع أي مادة من مواد البناء في شارع أو ان يحفر حفرة أو اخدوداً به الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من المجلس البلدي ويجب ان يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب اتباعها في وضع تلك المواد وحفر تلك الحفرة أو الاخدود مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

٢ - اذا صدر مثل هذا التصريح لشخص ما وجب على ذلك الشخص ان يقيم سياجاً واقياً حول المواد أو الحفرة أو الاخدود على نفقته الخاصة الى ان ترفع تلك المواد من الشارع أو تطمر الحفرة أو الاخدود أو يؤمن الناس من خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نورا كافياً خلال الليل بصورة يرضى بها المجلس البلدي ويجوز للمجلس البلدي ان يسحب التصريح اذا اقتنع ان هنالك اسباباً استثنائية تبرر ذلك .

٣ - كل من وضع أية مواد أو حفر حفرة أو اخدوداً بدون ان يحصل على تصريح بذلك أو تخلف عن إقامة سياج أو عن وضع نور حول تلك الحفرة أو الاخدود أو تخلف عن إزالة تلك المواد أو طمر تلك الحفرة أو ذلك الاخدود أو تأمين الناس من خطر السقوط بالصورة المذكورة سابقاً وذلك على نفقته الخاصة بعد انتهاء مدة التصريح أو بعد سحبه منه يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وبغرامة إضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور أربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطاراً بذلك من قبل رئيس البلدية أو من ينوبه ويجوز لرئيس البلدية أو من ينوبه بعد انتهاء مدة الأربع والعشرين ساعة المذكورة ان يسمح أو يطرأ أو ينير هذه الحفرة أو الاخدود وان يرجع على الشخص المتخلف بجميع النفقات .

٢٢٦ - تصليح الأماكن الخطرة وتسييجها .

١ - لمجلس البلدية اذا رأى ان أي بناء أو بشر أو حفرة أو أي مكان آخر يشكل خطراً على الجمهور لنقص في ترميمه أو صيانته أو تسييجه أو لأي سبب آخر ان يرسل اخطاراً كتابياً الى مالكه يكلفه فيه بالقيام بتصليح أو وقايته أو إقامة سياج حوله على وجه يمنع الخطر الناشئ عنه .

٢ - كل مالك تخلف دون سبب معقول عن العمل بما كلف به في الاخطار المشار اليه انفا يعاقب بغرامة

هكذا من المأهول

مجلس

بلدية

ادارة

مجلس

بلدية

لا تزيد على خمسة دنانير ويجوز لمجلس البلدية ان يقوم بتصليح الحبل او وقايته او اقامة سبل حوله وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبيل من مالك البناء او البئر او الحفرة او المكان الآخر .

المادة ٢٤ - تسوية سطح الشوارع .

١ - كل من وضع او ازال او شوه سطح الشارع او الرصيف او واجهة البناء او الحق به ضرراً يوجب صورة او اجري تغييراً بسطح الشارع او الرصيف دون الحصول على رخصة كتابية من رئيس البلدية او من ينوبه بذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير .

٢ - يحق لرئيس البلدية او من ينوبه اصدار رخصة كهذه لاي شخص مقيدة بالشروط التي يستلزمها مجلس البلدية .

٣ - يجوز لمجلس البلدية ان يصلح او يزيل الضرر والتشويه المشار اليهما او ان يرصف الشارع وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تتحملها البلدية في هذا السبيل من الشخص المتخلف به مرور اربع وعشرين ساعة على تبليغه اخطاراً خطياً للقيام بالاعمال المطلوبة .

المادة ٢٥ - الضرر الطاريء للشارع .

١ - اذا لحق بشارع من الشوارع العامة او باي قسم منه ضرر طاريء او غير مقصود بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة لذلك الشارع ، يجوز لرئيس البلدية او من ينوبه بذلك ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات والشخص الذي قام بها اخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر .

المادة ٢٦ - لا يجوز اقامة اي بناء جديد او احداث اضافة الى بناء بصورة تتعدى على شارع معين من مخطات يعين عرض الشارع الملاصق لذلك البناء او تلك الاضافة .

المادة ٢٧ - للمجلس البلدي صلاحية اصدار الاوامر لتأمين القيام بكل ترميم او تغيير في بناء قائم بصورة تضمن متانة جميع جدران البناء واساساته وسقوفه ومداخله الخارجية واقسامه ووسائل التهوية حسب الاصول والقرينات الصحية فيه .

المادة ٢٨ - عندما يهدم بناء او قسم منه مواجه للشارع بقصد اعادته انشائه لا يعاد انشاء البناء الا بمقتضى المخطط المعين فيه عرض الشارع الواقع فيه البناء وعلى المجلس البلدي ان يدفع لصاحب البناء تعويضاً عن اي خسارة او ضرر قد يلحق به نتيجة ارجاع بناءه الى الوراثة او تقديمه الى الامام .

المادة ٢٩ - للمجلس البلدي ان يمنع استعمال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بنسائه او يرمم بصورة تجعل صالحاً للسكن .

المادة ٣٠ - اذا اعتبر المجلس البلدي ان بناء في المنطقة البلدية في حالة خربة وخطرة على المارة او على ساكني الابنية المجاورة يترتب عليه ان يعمر بان يقام فوراً خارج حوله لوقاية المارة وان يبلغ صاحب البناء اخطاراً خطياً اذا كان معروفاً او مقيماً في المنطقة البلدية اما اذا كان غير معروف او غير مقيم في المنطقة البلدية يترتب على المجلس البلدي ان يبلغ الاخطار المذكور الى الساكن في البناء بالنسبة عن صاحبه والا فيعلق الاخطار على باب البناء او على قسم ظاهر منه وعلى اربب يتضمن الاخطار امراً لصاحب البناء او الساكن فيه

بان يهدمه او يمنع انهياره او يرممه واذا لم يباشر صاحب البناء أو الساكن فيه الترميم أو الهدم أو ما يلزم لمنع الانهيار في غضون ثلاثة ايام من تاريخ تبليغه ذلك الاخطار أو من تاريخ تعليقه بالصورة الآتية الذكر ولم يتم ما يلزم من الاعمال المذكورة بالسرعة التي تقتضيها الحالة فيجوز للمجلس البلدي ان يؤمن عمل الاشياء الضرورية فيه ويجعله في حالة تتفق مع سلامة الجمهور وفي جميع الظروف المار ذكرها يلزم صاحب البناء بدفع جميع النفقات التي يكون المجلس البلدي قد انفقها على تأمين البناء واذا امتنع عن دفع هذه النفقات فتقيد ديناً مستحقاً للبلدية وتحصل منه بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ٣١ - كل من يحدث ضمن منطقة البلدية بناء جديداً ملاصقاً لشارع ما بصورة مباشرة أو غير مباشرة يحجب على انشاء رصيف لذلك البناء على نفقته بحسب ما يطلبه المجلس البلدي واذا قصر في انشاء الرصيف المذكور في خلال المدة المخصصة من قبل المجلس البلدي فيجوز للمجلس المذكور حينئذ ان يقوم بانشاء الرصيف وتحصل منه نفقات انشائية بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ٣٢ - أ - لا يجوز لاي شخص ان يقوم بحفر جورة امتصاصية او بئر او كهف قديم او حديث او غير ذلك قبل الحصول على تصريح بذلك من المجلس البلدي .

ب - اذا خالف طالب الرخصة التعليمات الواردة في الفقرة السابقة او قام بالعمل بدون ترخيص يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وغرامة اضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد ان يبايع الشخص المخالف اشعاراً خطياً بارتكابه المخالفة من قبل رئيس البلدية او من ينتدبه او بعد ادانته بها مع كافة المصاريف والنفقات التي تكبدتها البلدية .

الفصل العاشر

الابنية

المادة ٣٣ - لا يجوز ان يقام ضمن المنطقة البلدية اي بناء او يعاد انشاؤه او يجري اي تغيير او ترميم فيه بدون الحصول على تصريح بذلك من المجلس البلدي بالصورة المبينة فيما يلي وكل من قيم اي بناء او يعيد انشاءه او يغير فيه او يرمم بدون الحصول على ذلك التصريح يعتبر انه خالف احكام هذا النظام على انه : -

أ - اذا كان تغيير البناء او ترميمه ضرورياً لتأمين سلامته او سلامة اي بناء آخر ملاصق او كانت التغيير او الترميم ضرورياً لتأمين سلامة المارة ولم يكن في المستطاع الحصول على تصريح من المجلس البلدي قبل اجراء التغيير او الترميم فيجوز اجراء هذا التغيير او الترميم فوراً على شرط اعلام المجلس البلدي بذلك في غضون اربع وعشرين ساعة .

ب - لا تشمل كلمتا (التغيير او الترميم) استبدال القرميد او خشب السقف او الطين او تكحيل الجدران او ترميم اي بناء او نافذة او شرفة او طرش حائط او دهن قطع خشبية او حديدية في البناء او في جداره او تجديد ارضية البيت او الخشب او البلاط ضمن جدران البناء الخارجية او ضمن اي شرفة ملحقة به .

المادة ٣٤ - للمجلس البلدي قبل اعطاء التصريح المنصوص عليه في المادة السابقة ان يطلب ابراز المخططات والمقاطع وان يطلب بيان اوصاف العمل المنوى القيام به .

المادة ٣٥ - للمجلس البلدي صلاحية اصدار الاوامر المتعلقة بما يلي في صد اي بناء جديد او اضافة لاي بناء قائم :-

أ - المواد التي يجب استعمالها في انشاء اي جدار خارجي او اساس او سقف او مدخنة او اي قسم

هكذا من الشوارع

خارجي في بناء ما او اي قسم داخلي منه بقدر ما يتعلق ذلك بتانة البناء .

ب - التدابير الواجب اتخاذها للجاري والمصارف او سقف البناء او اية فسحة او مكان في اي بناء او حوله او متعلقاته .

ج - الآبار والمراحيض والبالوعات واماكن وضع الرماد والمجارير في البناء او في متعلقاته .

د - التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحريق في البناء .

هـ - المساحة التي تبرز فيها اي شرفة او اي انشاء آخر في البناء على الشارع الملاصق له والتهوية والوسائل الصحية بصورة عامة للبناء اذا كان يستغل للسكن او لاية اغراض اخرى انشيء ذلك البناء من اجلها .

المادة ٣٦ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم عن التصاريح وفق الجدول الملحق بهذا النظام .

المادة ٣٧ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

جدول الرسوم الملحق بالنظام

فلس	دينار
٢٥٠	أ - رسوم تسجيل طلب الرخصة
١٥٠	ب - ائنة السكن على اختلاف انواعها عن كل طابق للمتر المربع (رسم مقطوع)
٢٠	ج - رسوم ائنة الصناعات والمستودعات والمخابر والمعامل والمخازن والمكاتب والفنادق ودور السينما والقاعات العمومية واماكن اللهو والمقاهي والمطاعم والاسواق العامة بما فيه الكراجات وتشمل ذلك السدود ضمن الابنية عن كل طابق للمتر المربع
٥٠٠	د - الاقنية والسرايب تدفع نصف الرسوم بالنسبة لرسم البناء المنشأ ضمنه
٥٠٠	هـ - الشرفات والبلكونات الخارجية البارزة على الشوارع والطرق العامة
١٠٠	و - الشرفات والبلكونات الداخلية ضمن ملك طالب الرخصة
٥٠٠	ز - البروز في البناء على الشوارع والطرق العامة
٥٠٠	ح - بناء الجدران على الحدود الخارجية (السور)
٢٥٠	ط - بناء قازان او صهريج ماء او حفرة امتصاصية او فتحة كهف قديم او حديث تحت سطح الارض
٢٥٠	ي - احدات تغييرات داخلية في بناء قائم
٢٥٠	ك - احدات بناء موقت لا تزيد مدته عن سنة بغية استعماله في خراصة الابنية المراد اقامتها وحفظ مواد بنائها
٥٠٠	ل - رسم الكشف والتخطيط منها تمددت الكشف
٥٠٠	م - رسم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها التي هي بمنزلة تاريخ صدور رخصتها
من قيمة الرسم	

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩

نظام بلدية الطفيلة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية الطفيلة لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

رسوم القبان

المادة ٢ - يستوفي لمنفعة البلدية مباشرة او بواسطة ملتزم رسوم قبان عن ما يباع بالجملة في الاسواق العامة خارج الدكاكين والمستودعات ضمن حدود منطقة البلدية من المواد المذكورة ادناه حسب النسب التالية :

فلس	دينار
١	عن كل حولة سيارة ترك من الحطب والحشب ومشتقاتها او الحصر او التبن وجفت الزيتون والملح والكلس .
١٠	عن كل خسين كيلو غراماً من الحنطة (ولا تشمل ذلك ما يطحن منها لبيوت الالهين) العدس ، الفول ، الحنص ، القرمس ، البرغل ، الفريكة .
١٠	عن كل خسين كيلو غراماً من الاسمنت .
٤٠	عن كل عشرين كيلو غراماً من السمن البلدي
١٥	عن كل جلد من جلود البقر او الابل .
٥	عن كل جلد من جلود الضان او الماعز .
١٠	عن كل عشرين كيلو غراماً من زيت الزيتون او الجبن او الدبس او الصايون او اللين الجيد او عصير البندورة او البطاطا او الدخان الهيشي .
١٠	عن كل عشرة كيلو غرامات من الصوف او الشعر .

الفصل الثاني

رسوم الخضار والفواكه

المادة ٣ - تستوفي البلدية مباشرة او بواسطة ملتزم رسوم الخضار والفواكه الطازجة التي تباع في الاسواق العامة حسب الترتيب التالي :

فلس	دينار
٣٠	عن كل حل بهم .
٦٠	عن كل حل جل او بغل .
١٠	عن كل رطل الى خمسة ارطال .
١٥	عن كل ستة ارطال الى عشرة .
١٥٠	عن كل قنطار .

الفصل الثالث

رسوم بيع الحيوانات

المادة ٤ - تستوفي البلدية مباشرة أو بواسطة ملتزم من الذين يبيعون المواشي والاعنصام والحيوانات من منطقة البلدية الرسوم التالية :-

فلس	
٢٥	عن كل رأس من الضأن أو الماعز .
١٥	عن كل رأس حمل أو جدي لا يتجاوز السنة .
٢٠٠	عن كل رأس من البقر أو الأبل أو الخيل أو الجاموس .
١٠٠	عن كل رأس من صغار البقر والأبل والخيل والجاموس .

الفصل الرابع

رسوم الذنعية

المادة ٥ - تستوفي البلدية مباشرة أو بواسطة ملتزم الرسوم التالية عن المواشي التي تذبح في مسلخ بلدية الطيبة على الشكل التالي :-

فلس	
١٠٠	عن كل رأس كبير من الضأن أو الماعز .
٦٠	عن كل رأس صغير من الضأن أو الماعز .
٤٠٠	عن كل رأس من صغار البقر والأبل .
٨٠٠	عن كل رأس كبير من البقر والأبل .

المادة ٦ - يعتبر الضأن والماعز صغيراً من تاريخ ولادته حتى نهاية شهر مايس من كل سنة وكبيراً إذا تجاوز هذا التاريخ ، ويعتبر كبير البقر والأبل ما زاد عن الثلاث سنوات .

الفصل الخامس

رسوم الدلالة

المادة ٧ - تستوفي البلدية مباشرة أو بواسطة ملتزم رسماً مقداره ٣٪ من قيمة كل متاع أو عقار أو حيوان يباع بطريق المزاد العلني أو المناقصة العلنية .

المادة ٨ - يستوفي نصف هذا الرسم في حالة عدم بيع الأشياء المراد بيعها في المزاد العلني أو المناقصة العلنية .

الفصل السادس

رسوم الأسطبل

المادة ٩ - تستوفي البلدية مباشرة أو بواسطة ملتزم رسم أسطبل عن كل حيوان ضال أو هائم يسلم لأسطبل البلدية لحفظه على الشكل التالي :-

فلس

٢٠	عن كل رأس من الخيل أو الأبل أو البقر في كل أربع وعشرين ساعة أو أي جزء منها .
١٥	عن كل رأس من الحمير وصفار الخيل والأبل والبقر في كل أربع وعشرين ساعة أو أي جزء منها .
١٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز في كل أربع وعشرين ساعة أو أي جزء منها .

المادة ١٠ - يقدر ثمن العلف الذي يقدم لهذه المواشي من قبل المجلس البلدي حسب الاسعار المناسبة .

الفصل السابع

رسوم الاعلانات واللوحات

المادة ١١ - تستوفي البلدية رسماً سنوياً عن كل لوحة أو اعلان أو كتابة أو علامة تعلق أو تكتب أو تنقش على أي حائوت أو بيت أو بناء آخر ضمن منطقة البلدية على الشكل التالي :

فلس	
٢٥٠	عن كل لوحة أو اعلان لا يزيد طولها أو طوله عن ٥٠ سم .
٥٠٠	عن كل لوحة أو اعلان لا يزيد طولها أو طوله عن ٧٥ سم .
٧٥٠	عن كل لوحة أو اعلان لا يزيد طولها أو طوله عن ١٠٠ سم .

الفصل الثامن

رسوم دمع ومعاينة الاوزان والمقاييس

المادة ١٢ - تستوفي البلدية رسماً سنوياً عن دمع ومعاينة الاوزان والمقاييس والمكاييل التي بمجوزة كل بائع ضمن حدود منطقة البلدية على الشكل التالي :

فلس	
٥٠٠	عن دمع جميع قطع الاوزان والمقاييس والمكاييل الموجودة لدى البائع .
٢٠٠	عن معاينة جميع قطع الاوزان والمقاييس والمكاييل الموجودة لدى البائع .

الفصل التاسع

رسوم البسطات والمظلات والباعة المتجولين

المادة ١٣ - تستوفي البلدية رسماً سنوياً قدره خمسين فلس عن كل متر مربع أو جزء منه من كل بائع بسطة أو مظلة في الشارع العام .

المادة ١٤ - تستوفي البلدية رسماً سنوياً قدره دينار واحد من كل بائع متجول .

هكذا من الأشهر

بجمل

في

أو

تحت

ملح

المادة ١٥ - لرئيس البلدية أو من ينوبه الحق في تعيين موقع البسطة والمظلة ضمن منطقة البلدية .

الفصل العاشر

رسوم القابلات

المادة ١٦ - على قابلة بلدية الطفلة أو اية قابلة مرخصة ضمن منطقة البلدية ارتب تحضر كل ولادة تقع ضمن منطقة البلدية عندما تستدعي للقيام بالولادة وأن تبلغ الطبيب المسؤول وديوان البلدية في كل حادثة ولادة تحضره .

المادة ١٧ - لا يجوز لقابلة البلدية ان تتقاضى أية حالة اجراً لقاء ما قامت به من خدمات .

المادة ١٨ - يستوفى شئمة البلدية رسم مقداره خمسية فلس عن كل حادث ولادة تحضره قابلة البلدية ويعتبر هذا الرسم ايراداً للسندوق البلدية ، كما يجوز للجلس البلدي اعفاء من ثبت فقره من دفع رسوم الولادة .

الفصل الحادي عشر

رسوم ترخيص الكلاب والاشراف عليها

المادة ١٩ - لا يجوز لأي شخص ان يقتني كلباً داخل منطقة البلدية ما لم يكن مرخصاً وفي رقبته طوق فيه غرة منقوشة على لوحة معدنية صادرة من قبل البلدية .

المادة ٢٠ - تستوفى البلدية رسماً مقداره خمسية فلس عن كل رخصة تصدر بمقتضى هذا النظام ومائتان وخمسون فلساً كغرامة للنمرة الصادرة بشأنه .

المادة ٢١ - كل صاحب كلب يتخلف عن مراعاة احكام المادة (٢٠) من هذا النظام يعاقب بمقتضى احكام المادة (١٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

الفصل الثاني عشر

الابنية ورسومها

المادة ٢٢ - لا يجوز ان يقام ضمن المنطقة البلدية اي بناء او يعاد بناؤه او يجري تغييره او ترميمه دون الحصول على تصريح بذلك من البلدية .

المادة ٢٣ - لرئيس البلدية الحق قبل اعطاء التصريح المنصوص عليه في المادة (٢٣) من هذا النظام ان يطلب ابرار المخططات اللازمة للبناء المراد اقامته مع ذكر بيان ووصاف العمل المتوى القيام به .

المادة ٢٤ - لرئيس البلدية صلاحية اصدار الاوامر والتعليمات المتعلقة بما يلي في صدد اي بناء جديد او اضافته لأي بناء قائم .

أ - المواد التي يجب استعمالها في انشاء اي جدار خارجي أو اساس أو سقف أو مدخنة أو نافذة أو أي قسم خارجي في بناء ما ، أو أي قسم داخلي منه بقدر ما يتعلق ذلك بتانة البناء .

ب - التدابير الواجب اتخاذها للمجاري أو المصارف والحفر الامتصاصية والابار والمراحيض واماكن وضع النفايات .

ج - التهوية والوسائل الصحية بصورة عامة للبناء اذا كان يستعمل للسكن او الى اية اغراض اخرى اشبه ذلك البناء من اجلها .

المادة ٢٥ - عندما يهدم بناء او اي قسم منه مواجه لشارع او مدخل بقصد اعادة انشائه لا يجوز اعادة البناء الا بمقتضى المخطط المعين فيه عرض الشارع او المدخل الواقع فيه ذلك البناء على المجلس البلدي ان يدفع لصاحب البناء المتضرر تعويضاً عن اية خسارة او ضرر قد يلحق به نتيجة ارجاع ذلك البناء أو تغييره

المادة ٢٦ - لرئيس البلدية ان يمنع استعمال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناؤه او ترميمه بصورة تجعله صالحاً للسكن بالمعنى الصحيح .

المادة ٢٧ - اذا اعتبر ان بناء في منطقة البلدية انه في حالة خربة او خطرة على المارة او على ساكني الابنية المجاورة يجوز لرئيس البلدية ان يرعز بان يقام فوراً حاجز حولة وان يبلغ صاحب البناء اخطاراً خطياً اذا كان معروفاً او مقيماً في منطقة البلدية اما اذا كان غير معروف او غير مقيم في المنطقة يترتب على الرئيس ان يبلغ الاخطار المذكور الى الساكنين في البناء بالنيابة عن صاحبه واذا تعذر ذلك فيعلق الاخطار على باب البناء او على قسم ظاهر منه وينبغي ان يتضمن الاخطار امراً لصاحب البناء او وكيله او الساكن فيه بان يهدمه او يمنع انهياره او يرممه ، واذا لم يباشر صاحب البناء او وكيله او الساكن فيه الترميم او الهدم او ما يلزم لمنع الانهيار في غضون ثلاثة ايام من تاريخ تبليغه او من تاريخ تعليقه بالصورة الآتية ذكرها ولم يتم ما يلزم من الاعمال المذكورة بالسرعة التي تقتضيها الحالة فيجوز لرئيس البلدية ان يؤمن هدم البناء باجمعه او القسم الخطر منه كما يجوز له ان يؤمن ترميم ذلك البناء او اعادة بنائه او منع انهياره بالصورة اللازمة وذلك بعد اخطار الساكن فيه لزوم تخليته ولا ينتظر القيام بما ذكر تبليغ اخطار بذلك الى صاحب البناء او الساكن فيه ، وفي جميع الظروف المار ذكرها يلزم صاحب البناء بدفع جميع النفقات التي انفقها البلدية على اعادة البناء او هدمه او ترميمه او منع انهياره ، واذا امتنع عن دفع هذه النفقات فيجوز لرئيس البلدية الايعاز بتحصيلها بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ٢٨ - كل من يحدث ضمن منطقة البلدية بناء جديداً ملاصقاً لشارع او مدخل ما مباشرة او بشكل غير مباشر يجبر على انشاء رصيف امام ذلك البناء على نفقته الخاصة حسب ما يتناسب واتساع ذلك الشارع او المدخل واذا قصر صاحب البناء في انشاء الرصيف المذكور في خلال المدة التي يعينها رئيس البلدية يجوز للرئيس المذكور ان يرعز بانشاء الرصيف اللازم ويحصل من صاحب البناء نفقات انشائه بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ٢٩ - يعتبر الشخص انه ارتكب فعلاً من الافعال المنصوص عليها فيما يلي اذا كان قد اتى ذلك الفعل بنفسه او بواسطة خادمه او وكيله او اذن لشخص ما باتيانته سواء كان ذلك الشخص مستخدماً لديه ام لم يكن :-

أ - وضع العوائق في الشوارع .

ب - كل شخص بنى او انشأ او اقام او ابقى حائطاً او سياجاً او عوداً او اي عائق آخر في شارع او في اي قسم منه .

هكذا من الأشهر

بجمل

في

ان

تج

مد

ج - غطى او اعاقى اي مجرى او مصرف او قناة في شارع او مدخل عام .

د - وضع صندوقاً او طرداً (باله) او بضائع او اية مواد اخرى في شارع او تسبب في وضعها في بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف او تعيقهم او تؤخرهم عن القيام باعمالهم او عرقل او اعاق حرية السير زيادة عن الوقت اللازم لتحميل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او ازالها .

يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب عليه لدى اذنته بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وبغرامة اضافية لا تزيد على دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور اربع وعشرين ساعة على تبليغه اخطاراً كتابياً بذلك من رئيس البلدية او من ينوبه .

المادة ٣٠ - حظر وضع المواد دون الحصول على رخصة :

١ - لا يجوز لأي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في شارع او مدخل او ان يحفر حفرة او اخدوداً فيها الا بعد الحصول على رخصة كتابية بذلك من رئيس البلدية او من ينوبه بذلك ويجب ان تتضمن تلك الرخصة الشروط الواجب اتباعها في وضع تلك المواد او حفر تلك الحفرة او الاخدود مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالرخصة .

٢ - اذا صدرت مثل هذه الرخصة لشخص ما وجب على ذلك الشخص ان يقيم سياجاً واقياً حول المواد او الحفرة او الاخاديد على نفقته الخاصة الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تظم الحفرة او الاخدود او يؤمن الناس خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نوراً كافياً خلال الليل بصورة يرضى بها رئيس البلدية او من ينوبه بذلك .

كما يجوز لرئيس البلدية او من ينوبه بذلك بالتشاور مع مراقب الابنية سحب الرخصة اذا اقتنع ان هنالك اسباباً استثنائية تبرر ذلك وللمتضرر حق مراجعة المجلس البلدي .

٣ - كل من وضع مواد او حفر حفرة او اخدوداً بدون ان يحصل على رخصة بذلك او تخلف عن اقامة سياج او وضع نور حول تلك الحفرة او الاخدود او تخلف عن ازالة تلك المواد او طم تلك الحفرة او ذلك الاخدود او تأمين الناس من خطر السقوط بالصورة المذكورة سابقاً على نفقته بعد انتهاء مدة الرخصة او بعد سحبها منه يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وغرامة اضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور اربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطاراً بذلك من رئيس البلدية او من ينوبه ويجوز لرئيس البلدية او من ينوبه بعد انتهاء مدة الاربع والعشرين ساعة المذكورة ان يسج او يطم او يثير هذه المواد او الحفرة او الاخدود وان يرجع على الشخص المتخلف بجميع النفقات .

المادة ٣١ - اذا لحق بشوارع من الشوارع العامة اوباي قسم منه ضرر طاريء وغير مقصود بسبب حفريات اجريت ارض متاخمة لذلك الشارع يجوز لرئيس البلدية او من ينوبه بذلك ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او الشخص الذي قام بها اخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع واذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلف به في الاخطار يجوز للمجلس البلدي ان يقرر اصلاح الضرر المتسبب عن الحفريات وان يستوفي من مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او المسبب للضرر جميع النفقات والمصاريف التي تحملتها البلدية في هذا السبيل .

المادة ٣٢ تستوفي البلدية الرسوم عن التصاريح وفق الجدول الملحق بهذا النظام .

المادة ٣٣ - كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام ولم تعين لها عقوبة خاصة يعاقب بالعقوبات المنصوص عنها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٣٤ - يلغى اي نظام سابق لبلدية الطفيلة تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

الجدول الملحق بالنظام

فلس	دينار
١ - رسم تسجيل طالب الرخصة	٢٥٠
٢ - ائنة السكن على اختلاف انواعها عن كل طابق للتر المربع	١٥٠
٣ - رسم ائنة الصناعات والعمائر والمعامل والمخازن والمكاتب والمطابخ ودور السينما والمسارح والقاعات العمومية والاماكن للهو والمقاهي والمطاعم والكراجات وتشمل ذلك	٢٠٠
٤ - الرسوم ضمن الابنية عن كل طابق للتر المربع	٢٠٠
٥ - الاقنية والسراديب تدفع نصف الرسم بالنسبة لرسم البناء	٥٠٠
٦ - الترفات (البلكونات) الخارجية البارزة على الشوارع والطرق العامة	٢٠٠
٧ - الترفات (البلكونات) الداخلية من ملك طالب الرخصة	١٠٠
٨ - الرسوم في البناء على الشوارع والمداخل العامة	٢٥٠
٩ - بناء الجدران على الحدود الخارجية (السور)	٢٥٠
١٠ - بناء قازات ماء او صهريج او حفرة امتصاصية او فتح كهف قديم او حديث تحت سطح الارض	٢٥٠
١١ - احدثات تغييرات داخلية في بناء قائم (قديم)	٢٥٠
١٢ - احدثات بناء مؤقت لا تزيد مدته على سنة بغية استعماله في حراسة الابنية المراد اقامتها وحفظ مواد بنائها	٢٥٠
١٣ - رسم الكشف والتخطيط مهما تعددت الكشف	٢٥٠
١٤ - رسم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها التي هي سنة من تاريخ صدورها	٥٠٪

عن كل طابق للتر المربع
بالمتر طول

رسم مقطوع

من قيمة الرسم

قرار رقم ٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتسابه المؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٨ رقم ت/٣٧٨١/٢٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المادة السابعة من قانون التشجير الاجباري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٨ وبيان ما اذا كانت هذه المادة تجزئ تعيين اكثر من حارس واحد لحراسة الغراس والحفاظة عليها اذا كانت القطع المنروسة بالاشجار والتامة لقرية واخذة تقع في احواس متعددة .

وبعد الاطلاع على الاستدعاء المرفوع لدولة رئيس الوزراء من احد اصحاب الاحواض وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة (أ) من المادة الثالثة من القانون المذكور اناطت بوزارة الزراعة ودائرة الحراج صلاحية تعيين وتحديد قطع من اراضي اية قرية او اكثر تمهيدا لتشجيرها بالاشجار المثمرة والحرجية على ان يراعى عند تعيين هذه القطع وتحديد قريها من القرية التابعة لها واتصالها بعضها ببعض .

٢ - وان الفقرة (ج) من هذه المادة لا تجيز انتقاء قطع للتشجير الاجباري في احواض متفرقة من اراضي القرية الواحدة بل يجب ان تكون هذه القطع متقاربة بقدر الامكان .

٣ - ان الفقرة (أ) من المادة السابعة المطلوب تفسيرها تنص على ان (يعتبر حراس القرية المشجرة بالصورة المار ذكرها الاشتراك مع حارس واحد يعين لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ مباشرة الغرس لأول مرة في القرية او الحوض التابع للقرية مسؤولين عن حراسة هذه الغراس والمحافظة عليها ويدفع راتب هذا الحارر من مخصصات وزارة الزراعة ودائرة الحراج مناصفة)

وهذا النص الأخير وانصح في ان الجهة المختصة لا تستطيع ان تعين لحراسة الغراس الكائنة في قطع تابعة لقرية واحدة سوى حارس واحد سواء اكانت هذه القطع واقعة ضمن حوض واحد ام عدة احواض . وهذا المقوم مؤيد بما جاء بنص الفقرتين (أ) و (ج) من المادة الثالثة المشار اليها اعلاه . اذ اوجبت هاتان الفقرتان ان تكون القطع المنتقاة للتشجير الاجباري متقاربة بقدر الامكان وذلك ليسهل على الحارس الواحد بالاشتراك مع حارر القرية القيام بواجب حراسة الغراس والمحافظة عليها .

هذا ما نقرره في تفسير المادة السابعة المطلوب تفسيرها .

صدر / ٢٥ / ٧ / ١٩٥٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	عضو محكمة	بتفسير القوانين
وزارة الزراعة	لرئاسة الوزراء	التمييز	التمييز	رئيس محكمة التمييز
علي نصوح الطاهر	شكري المهدي	علي بونس الحسيني	موسى الساكت	علي مسمار

قرار رقم (٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٥٩/٦/٢٠ رقم ن/٤/١/٤٥٨٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ وبيان ما اذا كان الشخص الذي حصل على لقب مهندس بمقتضى قانون مزاوله مهنة الهندسة رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٣ يعتبر مهندسا ويكون له حق مكتسب في الحصول على اجازة بتعاطي المهنة وتسجيل اسمه في سجل نقابة المهندسين بمقتضى قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية المشار اليه ام انه يتوجب عليه للحصول على هذا الحق ان يثبت توافر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون الجديد .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاشغال العامة المؤرخ ١٩٥٩/٦/١٣ رقم ٣٤١٢/٣٩/٨ وتدقيق النصوص القانونية نجد :

١ - ان الفقرة (أ) من المادة الثانية من قانون مزاوله مهنة الهندسة رقم ٩٥٣/٥٩ عرفت كلمة (مهندس) بانه كل شخص حامل شهادة جامعية في الهندسة .

٢ - ان المادة الثالثة منه نصت على انه لا يجوز لاحد في المملكة الاردنية الهاشمية ان يتخذ لقب مهندس ما لم يكن حائزا على شهادة في الهندسة من جامعة او مدرسة تعتبرها اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون بواقعة وزير الاشغال العامة .

٣ - ان المادة السادسة منه لا تجيز للمهندس ان يزاول المهنة ما لم يحصل على ترخيص يصدره وزير الاشغال العامة بعد استشارة لجنة مؤلفة من وكيل وزارة الاشغال العامة رئيسا ورئيس جمعية المهندسين او مهندس اردني ينتخبه الوزير اذا لم تكن هنالك جمعية عضوا ومهندسا في فرع المهنة المختص فيها الطالب ينتخبه الوزير عضوا .

٤ - وان المادة السابعة اوجبت على الطالب ان يقدم الطلب مرفقا بالشهادة العلمية والوثائق اللازمة الى الوزير الذي عليه ان يميل ما ذكر الى اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة لابتداء رأيا فيه .

وعلى ذلك فان أي شخص حصل على اجازة من وزير الاشغال العامة بمزاوله المهنة بمقتضى احكام هذه المواد يعتبر مهندسا بالمعنى المقصود في قانون مزاوله مهنة الهندسة المشار اليه .

ونجد ايضا ان قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ الذي حل محل قانون مزاوله مهنة الهندسة لسنة ١٩٥٣ قد نص في المادة الثانية منه على انه يعتبر مهندسا كل من حصل على شهادة في الهندسة من احدى الجامعات او المعاهد الهندسية التي يعتبرها وزير الاشغال العامة بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم بتنسيب من مجلس النقابة في الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة به .

ونص في المادة الخامسة منه على ان الاجازة بتعاطي المهنة تعطى الى المهندس من قبل وزير الاشغال العامة وتنسب لمجلس النقابة وذلك بناء على طلب يقدمه الطالب الى الوزير مصحوبا بالشهادات والوثائق التي تثبت الشروط الواردة في المادة السادسة من هذا القانون ولا تعطى هذه الاجازة الا بعد ان يسجل الطالب اسمه كمعضو في سجل النقابة .

ونص ايضا في المادة السادسة على انه يشترط لتسجيل الطالب في سجل النقابة ان يكون طالب التسجيل اردنيا ومقيما في المملكة الاردنية الهاشمية وان يكون حاملا لقب مهندس او مجازا بموجب هذا القانون .

ولم يرد في هذا القانون اي نص يوجب على الاشخاص الذين سبق لهم ان حصلوا على لقب مهندس بموجب قانون مزاوله مهنة الهندسة لسنة ١٩٥٣ ان تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية من اجل الاحتفاظ بلقب مهندس ، ولهذا فان حق هؤلاء في حمل هذا اللقب اضحى مكتسبا ويتوجب تسجيلهم في سجل النقابة دونما حاجة الى استثبات توافر الشروط المنصوص عليها في القانون الجديد ، اذ ان امر استثبات توافر هذه الشروط لا يكون واجبا الا في حالة كون الشخص لم يسبق له ان حصل على ترخيص قانوني بحمل لقب مهندس بمقتضى القانون السابق .